

الحرس الوطني الأمريكي كنموذج للقوات شبه العسكرية: النشأة والهيكل القانوني

أ. د. عدي فالح حسين
كلية الامام الكاظم (ع)
للعلوم الإسلامية الجامعة

الباحث: محمد يحيى شعيب

الكلمات المفتاحية: الحرس الوطني الأمريكي، الازدواجية الولائية - الفيدرالية، الادوار العسكرية والامن، الهيكال القانوني للحرس الوطني.

المخلص:

الحرس الوطني الامريكي (U.S National Guard) هو احد اقدم واهم التشكيلات العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية لما يتمتع به من خصوصية تنظيمية ووظيفية و قانونية تجمع بين الطابعين المدني والعسكري في آن واحد، وبين الصلاحيات الولائية والفيدرالية، فقد نشأ الحرس في سياق تاريخي يعود الى الحقبة الاستعمارية، قبل تأسيس الجيش النظامي الامريكي، وتطور تدريجياً ليصبح قوة رديفة اساسية ضمن منظومة الامن القومي الامريكي، تؤدي ادواراً متعددة تمتد من الدفاع الوطني والمشاركة في الحروب الخارجية، الى حفظ الامن الداخلي والاستجابة للكوارث والطوارئ.، وتنبع اهمية دراسة الحرس الوطني الامريكي من كونه يمثل نموذجاً فريداً لما يعرف (جيش المواطنين) حيث يحتفظ افراده بحياتهم المدنية الى جانب التزاماتهم العسكرية، الامر الذي منح النظام السياسي الامريكي مرونة كبيرة في ادارة القوة العسكرية، وتحقيق توازن دقيق بين المتطلبات الامن القومي والحفاظ على الطابع الفيدرالي للدولة، كما ان ازدواجية الولاء التي يتمتع بها الحرس الوطني من حيث خضوعه لسلطة حاكم الولاية من جهة، والسلطة الفيدرالية بقيادة رئيس الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى، جعلته عنصراً محورياً في التعامل مع الازمات الداخلية والخارجية على حد سواء.

المقدمة:

الحرس الوطني الامريكي هو القوة الشبة عسكرية ضمن البنية الدفاعية للولايات المتحدة الامريكية، ويعود تأسيسه الى الميليشيات المحلية في حقبة الاستعمار الانكليزي يعد الحرس الوطني الامريكي احد اقدم المكونات العسكرية في الولايات المتحدة، حيث يجمع بين الدورين الفيدرالي والمحلي، ما يجعله قوة فريدة في المشهد العسكري الامريكي، تأسس الحرس الوطني الامريكي في عام 1636، قبل انشاء الجيش الرسمي للولايات المتحدة الامريكية، وظل يلعب دوراً محورياً في الدفاع عن البلاد، من خلال الحروب الخارجية او الازمات الداخلية، وخلال

المراحل التي مر بها الحرس الوطني تطور الهيكل القانوني حسب حاجة النظام السياسي الأمريكي، وتنظيم الميليشيا المسلحة الى قوة شبة عسكرية لا غنى عنها في العمليات العسكرية والمحافظة على الامن الداخلي، واستخدامها وفق توازن السلطات بين الولايات والحكومة الفيدرالية، حيث مثل في بدايته ميليشيات محلية هدفت الى حماية المستوطنات والمجتمعات الوليدة، ثم تطور بعل التحولات السياسية والدستورية والعسكرية التي شهدتها الولايات المتحدة، ليغدو مؤسسة عسكرية منظمة تخضع لأطر قانونية دقيقة، حيث اسهم هذه التطور في اعادة تعريف مهامه ووظائفه.

اهمية البحث: أن أهمية البحث تسلط الضوء على الحرس الوطني الأمريكي من خلال تحليل نشأته التاريخية ، وادواره العسكرية والامنية، الى جانب استعراض هيكله التنظيمي و القانوني، بما في ذلك القوانين الفيدرالية التي تحكم عمله ، وانماط خدمته المختلفة بين الخدمة الولائية والفيدرالية، ويسعى هذا البحث الى تقديم فهم علمي متكامل لطبيعة الحرس الوطني الأمريكي، بأعتبره نموذجاً مؤثراً في ادارة القوى الرديفة، ومكوناً اساسياً في بنية القوة العسكرية للولايات المتحدة.

اشكالية البحث: كيف اسهمت الطبيعة القانونية والتنظيمية الخاصة بالحرس الوطني الأمريكي في تمكينه من اداء ادوار مزدوجة (داخلية وخارجية) ، مع الحفاظ على التوازن بين السلطة الفيدرالية وسلطات الولايات، وما انعكاسات ذلك على فعاليته ضمن منظومة الامن القومي الأمريكي؟ ، ويتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما الاسس التاريخية والقانونية التي قام عليها تأسيس الحرس الوطني الأمريكي؟
2. الى اي مدى نجح الحرس الوطني في التحول من ميليشيا محلية الى قوة عسكرية منظمة ذات ادوار استراتيجية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان الحرس الوطني الأمريكي، بفضل بنيته القانونية والتنظيمية ذات الطابع المزدوج، قد تمكن من الجمع بين الادوار الامنية الداخلية والمهام العسكرية الخارجية بفاعلية نسبية، الامر الذي جعله اداة مرنة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق متطلبات الامن القومي دون الاخلال بالبنية الفيدرالية للنظام السياسي في الولايات المتحدة.

منهجية البحث: تم الاعتماد في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف الهيكل التنظيمي للحرس الوطني وتحليل الادوار التي يقوم بها في الداخل والخارج، وتفسير ابواب الخدمة التي يقدمها الحرس الوطني الأمريكي، بالإضافة الى الاستعانة بالمقرب التاريخي لنشأة الحرس الوطني وايضا المنهج القانوني لدراسة القوانين التي نظمت عمل الحرس الوطني..

هيكلية البحث: يتناول هذا البحث دراسة الحرس الوطني الأمريكي كنموذج للقوات الشبة العسكرية، من خلال تحليل نشأته وتطوره التاريخي، وادوار المتعددة، اضافة الى الهيكل

القانوني الذي ينظم عمله، حيث تم تقسيم هذا البحث الى مطلبين: الاول يتناول الحرس الوطني الامريكي: النشأة والتطور التاريخي والادوار والاسراتيجيات ، و المطلب الثاني : الهيكل القانوني للحرس الوطني الامريكي.

المطلب الاول

الحرس الوطني الامريكي: النشأة والتطور التاريخي والادوار والاسراتيجيات

يمثل الحرس الوطني الامريكي اليوم قوة رديفة فعالة، يمكن تعبتها بسرعة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، كما تشارك وحداته في العمليات العسكرية الخارجية، مما جعله عنصراً محورياً في استراتيجيات الردع والمرونة القتالية الامريكية، وتعكس هذه الادوار التوسع الكبير في وظائف الحرس الوطني منذ بدايه تأسيسه، والذي لم يعد يقتصر على حماية الحدود الداخلية او تقديم الدعم للسلطات المحلية، بل اصبح جزءاً من الحسابات الاستراتيجية المرتبطة بالامن القومي الامريكي.

اولاً: النشأة والتاريخ:

(١) تأسيس الحرس الوطني: تشكلت الميليشيات المحلية خلال فترة الاستعمار الانكليزي للأمريكتيين من العام (1607)، حيث ظهرت اول ميليشيا على مستوى المستعمرة في مدينة ماساتشوستس في 13 من ديسمبر من العام (1636)، من خلال دمج الوحدات المحلية المقاتلة، اذ تم تنظيم اول افواج الميليشيات بناء على امر من المحكمة العامة في الولاية، حيث تم انشاء ثلاثة افواج دائمة للدفاع عن المستعمرة بشكل افضل، وتنقسم هذه الافواج الى فوج المشاة 182 ، وفوج المشاة 181، وفوج المدفعية الميدانية 101، وكتيبة المهندسين 101، من قوات الحرس الوطني في ماساتشوستس، واصبح شعار الحرس (دائماً جاهز دائماً هناك) ويعتبر يوم الثالث عشر من ديسمبر من كل عام، هو يوم ميلاد الحرس الوطني الامريكي.⁽¹⁾

ان الولايات المتحدة بعد استقلالها، عانت من فكرة وجود جيش دائم كبير لانه ينظر اليه كأداة استبداد تهدد الحريات، والحاجة الى موازنة العلاقة بين السلطة الفيدرالية و سلطة الولايات، بحيث تكون هناك قوات تخضع جزئياً لحكم الولايات وجزئياً للاتحاد، يكون للكونغرس السلطة في تنظيم وتسليح الميليشيات وادارتها في اي مكان في الولايات المتحدة، مع حق الولايات في تدريب وتعيين افراد الميليشيات، حيث في قانون 1916 ، اعيد تنظيم الميليشيات بما يتناسب مع عدد سكان الولايات المختلفة.⁽²⁾

وفقاً لدستور الولايات المتحدة، يتمتع الحرس الوطني بوضع فريد يجعله قوة مزدوجة الولاء، حيث يعمل تحت سلطة كل ولاية بشكل مستقل، لكنه يخضع ايضاً للحكومة الفيدرالية، وقد نص الدستور الامريكي في المادة الاولى، الفقرة الثامنة، (على وضع احكام لدعوة القوات الشعبية الى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد ، وصد الغزو، وايضاً جاء فيها وضع احكام

لتنظيم وتسليح القوات الشعبية، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، محتفظاً للولايات، على كل حدة، بحق تعيين ضباط، وسلطة تدريب القوات الشعبية، وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس) وهي المادة التي وضعت الأساس الدستوري للحرس الوطني.⁽³⁾

ان السياسية الأمريكية العسكرية اتسمت بالعجز والتردد في الحفاظ على جيش محترف كبير دائم، وتفضيل الاعتماد على مزيج من قوة دائمة صغيرة، ومتطوعين، وميليشيات تسيطر عليها الدولة لتشكيل جيوش حربية. تطور النظام على مدار القرن التاسع عشر في بعض الجوانب المهمة. وبشكل عام، أملت السياسات نفسها كيفية استجابة البلاد للأزمات، بدءاً من تمردات تسعينيات القرن الثامن عشر وحتى الحرب الإسبانية الأمريكية بعد قرن من الزمان. ارتبطت بهذه السياسات عدد من المشاكل، ومع ذلك، في النهاية، ظلت السياسات قائمة ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أنها كانت كافية لبقاء الأمة، بغض النظر عن عدم كفاءتها التشغيلية أو تكلفتها.⁽⁴⁾

ثانياً: تكوين الحرس الوطني: بين الميليشيا البرية والميليشيا الجوية:

يعد الحرس الوطني الأمريكي احد اهم المكونات الرئيسية للقوات المسلحة الأمريكية، ويتكون الحرس الوطني من جناحين رئيسيين، هما : الحرس الوطني البري (Army National Guard)، والحرس الوطني الجوي (Air National Guard)، وهما امتداد للميليشيات التي كانت تقوم بالدفاع عن المستعمرات الأمريكية منذ القرن السابع عشر، وسوف نوضحهما كما يلي:

أ) الحرس الوطني البري: لقد اوضحنا سابقاً نشأة وتطور الحرس الوطني، لكن التطور الذي حصل في العام (2016)، عدما وافق الحرس الوطني للجيش على ارشادات جديدة تهدف الى تعزيز مستوى الجاهزية، وقد نشرت هذا الارشادات في العام (2017)، وقد صمم هذا المفهوم لمواجهة التحديات الامنية المتسارعة والمعقدة في القرن الحادي والعشرين، من خلال الاستفادة المثلى من الموارد وتحديد اولويات القدرات العسكرية، وتعزيز جاهزية الجيش بقوامه الكامل، تُشكل الأحداث على المستوى الوطني نقاط البداية. تبدأ هذه النقاط بنهاية حرب فيتنام، ثم تنتقل إلى ذروة الحرب الباردة، وعاصفة الصحراء، والحرب العالمية على الإرهاب، ومستقبل روسيا والصين الصاعدتين، وهي تُمثل تحوُّلاً في الأفراد والتجهيز والتدريب والكفاءات الأساسية داخل المنظمة، ويتمثل جوهر كل تطور في دور الحرس الوطني للجيش في الدفاع عن الوطن، والاستجابة الوطنية المُقابلة، والاعتماد المُتوقع على قوات الاحتياط في أوقات الأزمات.⁽⁵⁾

يرتكز الحرس الوطني على مبدأ اساسي يتمثل في توفير وحدات الحرس الوطني بشكل متوقع ومنظم، بحيث تكون مستعدة للمشاركة عند الحاجة. وتعد الجاهزية سواء على مستوى الافراد او فعالية التدريب، حجر الزاوية في هذا التحول، وتحمل الولايات مسؤولية تجنيد جنود مؤهلين ومستعدين طبيياً والاحتفاظ بهم ضمن تشكيلات الحرس الوطني، الى جانب توفير تدريبات فردية

وجماعية تتسم بالواقعية والصرامة، كما يجب عليها المحافظة على وتيرة عمليات فعالة تمكن من الاستجابة المزدوجة للمهام المحلية والمهام الخارجية على حد سواء.⁽⁶⁾

(ب) الحرس الوطني الجوي: برزت القوات الجوية للحرس الوطني كقوة مستقلة مع صدور قانون الأمن القومي لعام (1947)، ودعمت هذه القوة الجديدة بمكون احتياطي جوي معاد هيكلته، حيث أصبح الحرس الوطني الجوي المسمى حديثاً، قوة الاحتياط الجوي القتالية الأولى في البلاد، بلغ قوام الحرس الوطني الجوي 58 ألف فرد مقسمين إلى (514) وحدة، كان جوهر الحرس الجوي هو أربع وثمانون وحدة طيران تكتيكية، بما في ذلك اثنان وسبعون سرباً من المقاتلات، واثنى عشر سرباً من القاذفات الجوية الخفيفة.⁽⁷⁾

لم تحظى هذه القوة الناشئة بقبول تام من المتشددين التقليديين في سلاح الجو، وكانت الاتهامات لاذعة ومتواصلة، تركزت الاتهامات على عجز قدرة الحرس على الحفاظ على درجة عالية من الجاهزية، بسبب ترتيبات قيادته القديمة، وطائراته القديمة، وعلى الرغم من هذه الاتهامات، نجح الحرس الجوي بشكل ملحوظ في السنوات الأربع الأولى من صدور قانون الأمن القومي، حيث مثل الحرس الجوي نسبة (70%) من إجمالي قوة مقاتلات سلاح الجو في الولايات المتحدة، بتعداد افراد (44.728) فرداً، ومخزون طائرات يقدر (2,401) طائرة، و اتبع الحرس الجوي خطة طيران مكنته من التحول في السنوات اللاحقة الى قوة قتالية رائدة في الجو.⁽⁸⁾

المهمة الفيدرالية للحرس الوطني الجوي في الحفاظ على وحدات مدربة تدريباً جيداً ومجهزة تجهيزاً جيداً ومتاحة للتعبئة السريعة أثناء الحرب وتقديم المساعدة أثناء حالات الطوارئ الوطنية (مثل الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات المدنية). وفي وقت السلم، تُخصص الوحدات الجاهزة للقتال ووحدات الدعم لمعظم القيادات الرئيسية للقوات الجوية للقيام بمهام متوافقة مع التدريب والاستعداد للتعبئة والعمليات الإنسانية والطوارئ مثل عملية الحرية الدائمة في أفغانستان. ويمكن تفعيل وحدات الحرس الوطني الجوي بعدد من الطرق وفقاً لما ينص عليه القانون العام، يوفر الحرس الوطني الجوي ما يقرب من نصف الدعم الجوي التكتيكي للقوات الجوية ووظائف الاتصالات القتالية والإجلاء الطبي الجوي والتزود بالوقود جواً. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل الحرس الوطني الجوي المسؤولية الكاملة عن الدفاع الجوي للولايات المتحدة بأكملها.⁽⁹⁾

يخدم افراد الحرس الوطني مع الجيش بدوام جزئي، وتتركز خدماتهم على مستوى الولاية، ولكن قد يخدمون ايضاً على المستوى الوطني عند الحاجة بدوام كامل، وكذلك الامر مع الحرس الوطني الجوي، حيث يساعدون على مستوى الولاية و المستوى الوطني.⁽¹⁰⁾

هنالك العديد من الاسباب التي جعلت النظام السياسي الامريكي يوظف قوات الحرس الوطني منها، اذ ان فكرة المواطن الجندي راسخة حيث ان الافراد يحملون سلاحهم ويخدمون الدولة ولكنهم يحتفظون بحياتهم المدنية ومهنتهم، مما انعكس لاحقاً على جعل الخدمة بدوام جزئي

حفاظاً على التوازن بين الواجب المدني والعسكري، بالإضافة الى ان تشغيل القوات بدوام كامل يتطلب ميزانية ضخمة من الرواتب والتدريب و الامدادات، حيث يسمح النظام الجزئي بالاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة دون تكبد تكاليف مالية طوال السنة، وبالتالي تخفيف الاعباء المالية اي ان الحرس يمثل خياراً اقتصادياً،⁽¹¹⁾ وكذلك ان شعور المواطنين بالمسؤولية تجاه الدولة والمجتمع المحلي حيث جعل ذلك من الحرس قوة متجذرة في المجتمعات بدلاً من قوة معزولة مركزية، وان الحرس الوطني يمكن استدعاؤه عند الضرورة في الازمات والكوارث المحلية، حيث يمثل الدوام الجزئي سهولة في اعادة الافراد الى حياتهم المدنية بعد انتهاء المهمة،⁽¹²⁾ وهذا يخلق قوة احتياطية كبيرة يمكن تعبئتها بسرعة دون الحاجة لتجنيد دائم، وبالتالي يكون الحرس الوطني اكثر مرونة في الاستخدام العسكري.⁽¹³⁾

ت) اهداف وادوار الحرس الوطني:

يجمع الحرس الوطني الأمريكي بين الطابعين المدني والعسكري، مما يجعله يتمتع بدور فريد في منظومة الامن والدفاع، وتعددة واجبات الحرس بين خدمة الولايات و الحكومة الفيدرالية، ويزوده ذلك مرونة كبيرة في الاستجابة لمختلف المواقف، وتكمن اهميته في كونه جسراً يربط المجتمع المحلي والقدرات العسكرية الاحترافية عند الحاجة، وسوف نوضح اهم المهام و الواجبات المحلية والفيدرالية كما يلي :

1. عمليات الاغاثة من الكوارث الطبيعية: يُستدعى الحرس الوطني بشكل متكرر للاستجابة لحالات الطوارئ على مستوى الولايات، مثل الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، عام (2019) استجاب الحرس الوطني لـ (63) حادثة، منها سبعة أعاصير أو عواصف استوائية، و(19) فيضاً، و(12) حريق غابات. وكذلك تم نشر أكثر من (100,000) من أفراد الحرس الوطني لمكافحة حرائق الغابات في تسع عشرة ولاية عام 2022. كما يستعد الحرس الوطني سنوياً للأعاصير التي تضرب جنوب شرق الولايات المتحدة بشكل متكرر، في عام 2023، نُشر الحرس الوطني لجيش هاواي للمساعدة في جهود البحث والإنقاذ في أعقاب حرائق الغابات الهائلة في جزيرة ماوي، هاواي، بما في ذلك ضمان النظام العام والمشاركة في مهام البحث والإنقاذ.⁽¹⁴⁾

2. الدعم العسكري: يلعب الحرس الوطني دوراً محورياً في دعم العمليات العسكرية الأمريكية في الخارج. منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر، انتشر أكثر من مليون فرد من الحرس الوطني في ساحات الصراع، بما في ذلك العراق و افغانستان، بالإضافة إلى دول في أوروبا والمحيط الهادئ. في الآونة الأخيرة، ساعد الحرس الوطني في جمع معلومات استخباراتية متنوعة تتعلق بالحرب الروسية في أوكرانيا،⁽¹⁵⁾ وساهم في تدريب القوات المسلحة الأوكرانية. وشارك الحرس الوطني في جميع النزاعات الأمريكية تقريباً منذ الحرب الثورية، وينتشر أكثر من عشرين ألف فرد منه حول العالم اليوم.⁽¹⁶⁾

3. تأمين الحدود: يعد الحرس الوطني الأمريكي جزءاً من جهاز أمن الحدود المعقد متعدد الوكالات، اعتباراً من مايو (2023)، كان هنالك حوالي (2500) عنصراً من الحرس الوطني منتشرين على الحدود الأمريكية-المكسيكية، بعض هذه القوات تعمل ضمن الواجب الفيدرالي بتوجيه من الرئيس الأمريكي، بينما تدير الولايات بعض القوات الأخرى، في بعض الحالات شاركت ولايات غير حدودية في تأمين الحدود، مثل ولاية فلوريدا، و ساوث داكوتا، عبر الحرس الوطني الخاص بهم.⁽¹⁷⁾
4. دعم وتأمين الانتخابات: قدم الحرس الوطني الدعم في مجال الأمن السيبراني خلال السنوات الأخيرة لحكومات الولايات الفيدرالية و الحكومات المحلية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية التي جرت في (2020)، وبسبب جائحة (كوفيد-19)، قام افراد الحرس الوطني بواجب اضافي تتعلق بالانتخابات، شمل ذلك توفير موظفين في مراكز الاقتراع، وفي بعض الولايات الأمريكية ارتدا افراد الحرس الوطني الملابس المدنية لتجنب اي انطباع حول اي تدخل عسكري في العملية السياسية.⁽¹⁸⁾
5. عمليات تطبيق القانون: يمكن لحكام الولايات الأمريكية نشر الحرس الوطني في حالات انفاذ وتطبيق القانون، حيث قامت العديد من الولايات بتفعيل دور الحرس الوطني لديها، وذلك رداً على الاحتجاجات التاريخية المناهضة للعنصرية في جميع انحاء الولايات المتحدة، وذلك بعد حادثة قتل المواطن جورج فلويد في مينيابوليس في مايو (2020)، اما في عام (2021) تم نشر وحدات الحرس الوطني رداً على الهجوم الذي حصل على مبنى الكابيتول الأمريكي من قبل انصار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وذلك اثناء اجتماع المشرعين للتصديق على الانتخابات الرئاسية، اما في ولاية نيويورك نُشر الحرس الوطني في مارس 2024، رداً على زيادة حالات الجرائم في مترو الانفاق، حيث ارسلت حاكمة الولاية كاثي هوشول افراد الحرس الوطني لمساعدة الشرطة في تأمين المحطات المدنية الاكثر ازدحاماً.
- يقدم الحرس الوطني الدعم لعمليات انفاذ القانون المحلية، ويسمح بالاستجابة السريعة للمتطلبات المحلية والولائية والفيدرالية، وذلك عبر عددا من المهام منها، ردع النشاط الاجرامي، والاستجابة للحوادث، وحماية الكيانات العسكرية والمدنية وايضا:⁽¹⁹⁾
- توفير فرق اتصال مع وكالات انفاذ القانون المحلية والولائية والفيدرالية.
 - انفاذ حركة المرور وغيرها من تدابير التحكم في المسارات.
 - توفير رادع مرئي من خلال تأمين المنطقة، وتأمين الموقع والمحيط.
 - التحكم في الوصول، وحركة المرور، والسيطرة على الحشود.
 - تأمين القوافل والافراد المعرضين لمخاطر عالية.

6. مكافحة المخدرات: لدى الحرس الوطني واجب في مساعدة الولايات الامريكية في مكافحة المخدرات والانشطة المتعلقة بها، حيث يقدم الحرس الدعم اللازم للوكالات في مجال مكافحة المخدرات منها الفيدرالية و الولاية، وذلك بموجب خطة حاكم الولاية، حيث يقدم المسؤولون عن انشطة مكافحة المخدرات طلباً خاص بالدعم بشكل رسمي لوزير الدفاع، طالبين تمويلاً وسلطة لأصدار اوامر لأعضاء الحرس الوطني بالعمل بدوام كامل في تلك الولاية، وذلك بعد موافقة وزير الدفاع على خطة الولاية.⁽²⁰⁾

ث) دور الحرس الوطني بين الولايات والحكومة الفيدرالية: تنسيق الخدمات والواجبات: تميز الحرس الوطني الامريكي بخصوصيته كونه يخضع لسلمتين مختلفتين، منها الفيدرالي وعلى مستوى الولاية، وتمكنة هذه الازدواجية في المهام يجعله عنصراً لا غنى عنه في المنظومة الدفاعية الامريكية، وهنالك عدد من القوانين التي وضحت دور الحرس الوطني وواجباته على المستوى المحلي والفيدرالي، الحرس الوطني هو القوة العسكرية الامريكية الوحيدة التي تعمل على مستوى الولايات والحكومة الفيدرالية، مستفيدة من الخدمة الفعلية على مستوى الولاية، والخدمة بدوام كامل، والخدمة الفيدرالية الفعلية، ورغم اختلاف وضيعات وادوار كل من الخدمات، الا انها توفر قدرات داعمة لبعضها البعض.⁽²¹⁾ وسوف نوضحها كما يلي:

1. الخدمة الفيدرالية الكاملة (Title 10) : يُسهم التعديل العاشر في تعريف مفهوم الفيدرالية ، أي العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. ومع ازدياد النشاط الفيدرالي، ازدادت مشكلة التوافق بين مصالح الولايات والمصالح الوطنية، من حيث انطباقها على الصلاحيات الفيدرالية في فرض الضرائب ، والشرطة، واللوائح التنظيمية، مثل قوانين الأجور وساعات العمل، والإفصاح عن المعلومات الشخصية في أنظمة حفظ السجلات، والقوانين المتعلقة بالتعدين السطحي.⁽²²⁾

العنوان رقم 10 او الباب العاشر من قانون الولايات المتحدة* ، والذي ينظم واجب تفعيل الحرس الوطني للخدمة الفيدرالية، والذي يكون فيه الحرس خاضع للسلطة الفيدرالية ويحصل على تمويل فيدرالي كذلك، حيث يتمتع افراد الحرس الوطني الذين يخدمون بموجب اوامر الباب العاشر بوضع الخدمة الفعلية، ويكون مماثل للوحدات النشطة، وتستخدم اوامر الباب العاشر غالباً للانتشار في مناطق القتال والتدريب في خارج الولايات المتحدة، ويمكن ايضاً استخدامها في مراكز الخدمة ، ووكالات الدفاع في الولايات المتحدة وخارجها.⁽²³⁾

وتضمنت المادة رقم (10215) من قانون الولايات المتحدة الباب رقم 10 ، الفقرات الخاصة بخدمة الحرس واهمها:⁽²⁴⁾

- يجوز اصدار امر لاعضاء الحرس الوطني للجيش في الولايات المتحدة بالخدمة الفعلية بموجب المادة 12301، من هذا العنوان.

- بموافقة وزير القوات الجوية، يجوز اصدار امر لاعضاء الحرس الوطني الجوي للولايات المتحدة بالخدمة الفعلية للتدريب بموجب هذا القسم.
 - ضباط الحرس الوطني الجوي للولايات المتحدة الذين ليسوا في الخدمة الفعلية.
 - يجوز اصدار امر لاعضاء الحرس الوطني الجوي للولايات المتحدة بالخدمة الفعلية للتدريب.
 - بموافقة وزير الجيش، يجوز اصدار امر لاعضاء الحرس الوطني للجيش بالخدمة الفعلية للتدريب بموجب هذا القسم.
- عندما ينظم احد افراد الحرس الوطني الى الحرس الوطني للجيش او القوات الجوية، بموجب الباب العاشر من قانون الولايات المتحدة، يُستدعى للخدمة العسكرية الفيدرالية الفعلية بأمر الرئيس، وهذا يعني مشاركته المباشرة في العمليات العسكرية. مع حصوله على نفس الرواتب والمزايا والحماية القانونية التي يتمتع بها افراد القوات المسلحة في الخدمة الفعلية، بما في ذلك حقوقه ضمن نظام هيئة الخدمات العسكرية، حيث تضمن هذا الباب عادةً التعبئة في الخارج ويركز على الدفاع الوطني.⁽²⁵⁾
2. الخدمة الفيدرالية بأشراف الولاية (Title-32): يحدد الباب 32 من قانون الولايات المتحدة، دور الحرس الوطني الامريكي، ويخضع افراد الحرس الوطني المشمولون بالباب 32 لقيادة وسيطرة حاكم ولاياتهم او اقليمهم، الا ان واجبه ممول ومنظم على المستوى الفيدرالي، ان اعضاء الحرس الوطني التقليدي الذين يتدربون في عطلة نهاية الاسبوع مرة واحدة شهرياً، ويحضرون ما مجموعة خمسة عشر يوماً من التدريب السنوي خلال العام، فإنهم بذلك يخضعون للباب 32، وان معظم كوادر الحرس الوطني الذين يعملون بدوام كامل يندرجون ايضاً تحت الفصل 32، ويكون بعضهم من الحرس النشط او الاحتياط، ويطلق عليهم بموجب ذلك اسم AGR، وهم اعضاء الخدمة الفعلية بموجب الباب 32، ويتقاضون رواتب ومزايا من الحكومة الفيدرالية، لكنهم يظلون تحت قيادة وسيطرة حاكم ولاياتهم او اقليمهم.⁽²⁶⁾
- من مواد الباب 32 الخاص بالحرس الوطني الامريكي هي المادة (901) والتي تضمنت:⁽²⁷⁾
- يعني مصطلح " نشاط الدفاع عن الوطن " اي نشاط يتم تنفيذه من اجل الحماية العسكرية لاراضي الولايات المتحدة او سكانها المحليين، او البنية الاساسية او الاصول الاخرى للولايات المتحدة التي يحددها وزير الدفاع على انها حاسمة للامن القومي، من اي تهديد او عدوان ضد الولايات المتحدة.

- يعني مصطلح " الدولة" كل ولاية من الولايات المختلفة او مقاطعة كولومبيا، او كومونولث بورتوريكو ، او اقليم او ملكية تابعة للولايات المتحدة.

عندما يتم تفعيل افراد الحرس الوطني بموجب الباب 32 من قانون الولايات المتحدة، فهم يعتبرون في خدمة فعلية تحت سلطة الولاية، مع استمرار الحكومة الفيدرالية في تغطية رواتبهم ومزاياهم، تستخدم اوامر الباب 32، عادة للاستجابة الى الكوارث الطبيعية، او تنفيذ المهام في داخل الولاية، لكنها قد تشمل ايضاً مجموعة متنوعة من المسؤوليات الاخرى، اذا امتدت فترة تفعيلهم بموجب الباب 32 لأكثر من 30 يوماً، فقد يصبحون مؤهلين للحصول على مزايا معينة، مثل الرعاية الصحية من خلال برنامج ترايكير، والمساعدة المالية، وبديل السكن الاساسي، من المهم ان يدرك افراد الحس الوطني حقوقهم وفرصهم في الحصول على هذه المزايا الفيدرالية، وان يتأكدوا من استيفائهم للشروط اللازمة للتأهل لها.⁽²⁸⁾

3. الخدمة الفعلية على مستوى الولاية (SAD): عندما يفعل اعضاء الحرس الوطني كأعضاء في الميليشيا، في داخل الولاية من قبل حاكم الولاية او الاقليم، فأنهم يؤدون واجباتهم في حالة الخدمة الفعلية للولاية او بما يعرف (STATE ACTIVE DUTY) او (SAD)، ويعتبر افراد الحرس الوطني الذين يستدعون للخدمة الفعلية في داخل الولاية من قبل الحاكم، بأنهم موظفين حكوميين عندما يكونون في وضع خدمة الفعلية للدولة، وتحدد الاجور والمزايا بموجب قانون الولاية، ولا يحق لأعضاء الحرس الوطني الحصول على مزايا، و رواتب فيدرالية، ويجوز للولاية التي تتلقى اموالاً فيدرالية للكوارث، وفي ظروف معينة يمكن استخدام هذه الاموال لدفع تكاليف المتكبدة من تفعيل دور الحرس الوطني للخدمة الفعلية للولاية.⁽²⁹⁾

تضمنت المادة (4303) من قانون الولايات المتحدة تعريف الخدمة الفعلية في الفقرة (15) ، والتي عرفت: يعني مصطلح "الخدمة الفعلية للدولة" التدريب او اي واجب اخر، بخلاف الخدمة غير الفعلية، يؤديه احد اعضاء الحرس الوطني للدولة.⁽³⁰⁾

تأتي عادةً الاستجابة الى حالات الكوارث او حالات الطوارئ على مستوى الولاية، قد يمنح افراد الحرس الوطني صلاحية التصرف بصفتهن جهات انفاذ القانون، وهو امر محظور بموجب اوامر الباب العاشر ما لم يصح به الكونغرس.⁽³¹⁾

علينا ان نفهم الفرق بين الخدمات المقدمة من الحرس الوطني بموجب الباب 10 و الباب 32 والخدمة الفعلية للدولة كما في الشكل التالي:

الجدول التالي يوضح الفرق بين الخدمات المقدمة من الحرس الوطني الامريكي الجدول (1).

العناصر	الخدمة الفعلية على مستوى الولاية (SAD)	الخدمة الفيدرالية بأشراف الولاية (Title32)	الخدمة الفيدرالية الكاملة (Title10)

رئيس الولايات المتحدة	حكومة الولاية (الحاكم)	حكومة الولاية	القيادة والسيطرة
القوات النظامية، والاحتياط، والحرس الوطني	الميليشيا المعترف بها فيدرالياً (اي الحرس الوطني)	الميليشيا (الحرس الوطني) بتكليف من الولاية	من يؤدي الواجب
في اي مكان في العالم	داخل الولايات المتحدة لحماية الحدود والتدريب	داخل الولايات المتحدة ، حسب قوانين الولاية	مكان الخدمة
راتب فيدرالي بالكامل	مدفوع من الحكومة الفيدرالية (راتب ومخصصات فيدرالية)	حسب قوانين الولاية	الراتب

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي: <https://giveanhour.org/wp-content/uploads/Guard-Status> تاريخ الزيارة 2025\9\16.

المطلب الثاني: الهيكل القانوني للحرس الوطني الامريكي

نشأت قوات الحرس الوطني في سياق تاريخي طويل من تطور الميليشيات الاستعمارية الى قوة وطنية وأحد اهم المكونات الاساسية للقوة العسكرية الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاطار القانوني لم يتبلور بشكل واضح الا في بدايات القرن العشرين، ليتعزز لاحقاً عبر سلسلة من القوانين الفيدرالية التي كانت تهدف الى توحيد قيادته ، وتحديد اختصاصاته، وتنظيم علاقته بكل من الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات. ومن اهم القوانين التي نظمت عمل الحرس الوطني هي :

اولاً: قانون الميليشيا لعام 1792: يعتبر قانون الميليشيا لعام 1792 او محاولة جادة من الحكومة الفيدرالية الامريكية لتنظيم الميليشيات على المستوى الوطني، حيث نص القانون على الزام جميع المواطنين الذكور الاصحاء الذين تتراوح اعمارهم بين 18 و 45 عاماً بالتسجيل في الميليشيا وتوفير الاسلحة والمعدات الشخصية على نفقتهم الخاصة، كما وضع هذا القانون اساساً عام لتشكيل وتنظيم الميليشيات على مستوى الولايات، لكنه ترك صلاحيات مثل التدريب، والاشراف، والقيادة، لصلاحيات الولاية نفسها، مما ادى الى تفاوت في الكفاءة والتنظيم بين ولاية واخرى.⁽³²⁾ ، بعد استقلال الولايات المتحدة، كانت الحكومة الجديدة بحاجة الى موارد مالية لسداد ديون حرب الاستقلال، حيث اقر وزير الخزانة انذاك الكسنتدر هاملتون ضريبة على المشروبات الكحولية، خصوصاً الويسكي، كونها سلعة واسعة الانتشار وسهلة التحصيل، مما اثار غضب المزارعين في المناطق الريفية كون الضريبة غير عادلة وتمييزية ضد المناطق الريفية، وتصاعدت الاحتجاجات الى اعمال عنف، شملت مهاجمة جباة الضرائب وحرق ممتلكاتهم، مما استدعى لاحقاً تدخل الرئيس الامريكي جورج واشنطن واستدعاء الحرس الوطني

لقمع التمرد ، حيث ان بموجب أحكام قانون الميليشيات لعام 1792، بعد أن يُبلغ القاضي الرئيس باستحالة تنفيذ القوانين بأمان، يحق للرئيس استدعاء الميليشيا. استدعى الرئيس الأمريكي جورج واشنطن ميليشيات الولايات من فرجينيا وبنسلفانيا وميريلاند ونيوجيرسي، والتي بلغ قوامها في النهاية قرابة (13) ألف جندي، لقمع التمرد بالقوة إذا لزم الأمر. انقسم الجيش إلى جناحين، انتشرا في كارلايل، بنسلفانيا، وكمبرلاند، ماريلاند، وقاد واشنطن بنفسه جزءاً من الجيش حتى غرب بيدفورد، بنسلفانيا.⁽³³⁾

ان فلسفة النظام السياسي الأمريكي تقوم على الفيدرالية والفصل بين السلطات وتوزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية المتمثلة (الكونغرس والرئيس و المحاكم الفيدرالية) ، وبين الولايات الأمريكية التي تحتفظ بسيادة جزئية على شؤونها الداخلية بالإضافة الى ان هذه الفلسفة نابعة من الاءاء المؤسسين الذين اردوا توازناً يمنع الاستبداد المركزي ويضمن في الوقت ذاته وجود قوة فيدرالية كافية لحماية الامة.⁽³⁴⁾

وضمن هذه الفلسفة ظهر مفهوم الميليشيات وهي القوات الشعبية المحلية لكل ولاية تستخدم في الدفاع عن المجتمع المحلي، وبمرور الزمن تحولت هذه الميليشيات الى الحرس الوطني والذي يمثل القوة الرديفة للقوات المسلحة الأمريكية، ويتمحور الهدف من وجود قوات الحرس الوطني:⁽³⁵⁾

1. توفير قوة عسكرية تحت سيطرة الولايات، لمواجهة الكوارث والازمات.
2. اتاحة قوة اضافية بيد الحكومة الفيدرالية تسدعي عند الحاجة الى تعزيز الجيش النظامي.
3. تحقيق التوازن بين حق الولايات الأمريكية في الامن الذاتي وحق الحكومة الفيدرالية في الدفاع الوطني.

حتى ناقش القانون موضوع التسليح الذي كان سائداً في داخل الميليشيات، حيث كانت الاسلحة مختلفة وغير موحدة مما قد يسبب غوغاء اثناء المعارك. حتى ذكر السياسي الأمريكي جيريمياه وادزورث* اثناء مناقشة القانون بقوله " أعتقد أن أي رجل نبيل ذي خبرة عسكرية سيُدرك أن الرجال الذين يفتقرون إلى توحيد الأسلحة والمعدات والانضباط ليسوا سوى غوغاء، وأنهم في الميدان، بدلاً من أن يساعدوا، يتدخلون في شؤون بعضهم البعض. إذا ألقى جندي بندقيته، فأخذها رفيقه الذي لا يملكها، فلا فائدة منها، لأن خراطيشه لا تناسبه. بفضل هذا النظام، سيسود توحيدالأسلحة والانضباط في جميع أنحاء الولايات المتحدة".⁽³⁶⁾

لقد نص الدستور الأمريكي الصادر عام 1789 على استخدام القوات الشعبية التي كانت تعرف بأسم الميليشيات قبل ان يطلق عليهم لاحقاً قوات الحرس الوطني ، في المادة الاولى الفقرة الثامنة التي نصت على (وضع احكام لدعوة القوات الشعبية الى تنفيذ قوانين الاتحاد، و قمع التمرد ، وصد الغزو، وضع احكام لتنظيم وتسليح القوات الشعبية، وادارة اقسامها التي قد تكون عاملة

في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، محتفظاً للولايات، على كل حدة، بحق تعيين ضباط، وسلطة تدريب القوات الشعبية، وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس⁽³⁷⁾ خلاصة القانون ان هذا القانون واجه صعوبات في التطبيق بسبب تفاوت القدرات بين الولايات الأمريكية، لاحقاً تمت مراجعة القانون واستبداله بقوانين احداث مثل (قانون ديك) الذي انشأ نواة الحرس الوطني الحديث.

ثانياً: قانون الميليشيا لعام 1903 (قانون ديك): عُرف هذا القانون بأسم قانون ديك نسبة الى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، (ويليام فريديك ديك)، الذي كان رائد في الحرس الوطني والنائب الممثل عن ولاية اوهايو، ولانه رعى هذا القانون، حتى كان يشار له بأنه والد الحرس الوطني.⁽³⁸⁾ بعد الحروب التي حدثت بعد الحرب الاهلية الأمريكية، تراجعت حالة الانضباط لدى بعض افراد الميليشيات تدريجياً، حيث عصى افراد ولاية نيويورك امر الرئيس بالذهاب الى محاربة البريطانيين في كندا، وادعوا ان مهامهم تقع في داخل الولاية فقط، في عام 1903 اقر الكونغرس قانون ديك والذي قسم الميليشيات الى فئتين هما: الحرس الوطني (الميليشيات المنظمة) وهي الجزء الرسمي المنظم والمدرب من الميليشيا، و ميليشيا الاحتياط (الميليشيات الغير منظمة وجميع الذكور البالغين الاصحاء) الذين لا يخضعون لتدريب نظامي ولا ينتمون لاي وحدة فعالة، يعتبرون احتياطاً يمكن استدعاؤه عند الضرورة القصوى.⁽³⁹⁾ يمكن القول انه لأول مرة، اصبح هناك جزء من الميليشيا يمكن الاعتماد عليها في عمليات الدفاع والهجوم، والفصل بين القوات المدربة الجاهز للخدمة وبين القوات الاحتياطية، ومهد الطريق لقانون الدفاع الوطني لعام 1916.

ثالثاً: قانون الدفاع الوطني لعام 1916: اعطى هذا القانون* مزيد من الصلاحيات الفيدرالية على للحرس الوطني، والذي جعل من الحرس الوطني قوة احتياطية للجيش النظامي، والذي اشترط على ان افراد الحرس عليهم اداء اليمين الدستوري للولايات المتحدة، واطلاق تسمية الحرس الوطني على الميليشيات الاحتياطية، ونص القانون على ان وزارة الحرب هي التي تحدد مؤهلات ضباط الحرس الوطني، وكل وحدة يجب ان يعترف بها على المستوى الفيدرالي مع اعطاء الصلاحيات لاستدعاء الحرس الوطني من قبل الرئيس الأمريكي في كل الحالات ليس فقط في حالات التمرد و الغزو و الضرورة القصوى، وحدد هذا القانون متطلبات التدريب والتمويل لتلك المماثلة في الجيش النظامي، ولم يكن للولايات الحق في حل الميليشيات الخاصة بها دون موافقة رئاسية على ذلك، وجعل الحرس قوة تعمل تحت سلطة الولاية والحكومة الفيدرالية.⁽⁴⁰⁾ يمكن القول ان هذا القانون يمثل الخطوة الحاسمة في تحويل الحرس الوطني من مجرد ميليشيا محلية الى قوة احتياطية للجيش النظامي، ووضع الاساس القانوني للنموذج الخاص بالحرس الوطني الذي لا يزال معمول به حتى اليوم.

رابعاً: قانون التدريب والخدمة الانتقالية لعام 1940: هذا القانون هو اول قانون ينص على استخدام الخدمة الاجبارية في وقت السلم، يعتبر حجر الاساس لنظام الخدمة الالزامية في الولايات المتحدة الامريكية، والذي جاء نتيجة التهديدات الدولية عبر الحرب العالمية الثانية في اوربا واسبيا، ويلزم جميع الرجال الاصحاء الذين تتراوح اعمارهم بين (18 و 64)، بالتسجيل لدى مكاتب الخدمة العسكرية، الا انه في الواقع اقتصر على من تتراوح اعمارهم بين (18 و 45). (41) ، ان قانون التدريب والخدمة الانتقالية لعام (1940) لم يكن مجرد اصلاح عسكري، بل محطة سياسية كبرى اسهمت في توسيع سلطة الحكومة الفيدرالية وتعميق مركزية القرار السياسي، ووفرت الاساس لقيام الدولة الامريكية الحديثة ذات الدور العالمي، لقد دمجت السياسية الخارجية بالسياسية الداخلية، ورسخ العلاقة بين الصناعة والسياسة والدفاع، بالتالي جعل النظام السياسي اكثر تدخلاً وتوسعاً مقارنة بما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية، بالإضافة الى ذلك اعطى الحكومة الفيدرالية سلطة اكبر على الحرس الوطني والاحتياط، مما عزز مركزية القرار الامني على حساب سلطة الولايات، وساعد على بروز المجمع الصناعي العسكري، وذلك عبر انشاء التعاونات بين الحكومة الفيدرالية والصناعة الخاصة لتجهيز الجيش، وللمرة الاولى منذ الحرب العالمية الاولى، وضع القانون اطاراً للتجنيد الاجباري في وقت السلم، وبالتالي تحكمت الدولة بشكل اوسع في حياة المواطنين، وكذلك ساعد في توسيع دور الدولة في الاقتصاد وربطه مباشرة بالسياسة الخارجية والامنية.⁽⁴²⁾ خلاصة هذا القانون انه عزز المكانة القانونية للحرس الوطني كقوة احتياطية فيدرالية معترف بها، ووسع نطاق استخدامه في فترات السلم والحرب وجلعة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الدفاع القومي الامريكية.

خامساً: سياسة القوة الكاملة 1973: جاءت هذه السياسة من اجل تقليل حجم القوات النظامية بسبب التكاليف العالية التي تكلف الدولة بسبب الحروب، حيث دفعت التجارب في الحروب السابقة الى ايجاد دعم وثقة المواطنين في الولايات المتحدة بعد تجربة حرب فيتنام، بالتالي عدم خوض حرب اخرى بدون دعم الشعب الامريكي وقوات الاحتياط وعرفت وزارة الدفاع الامريكية سياسة القوة الكاملة بأنها "مجموع المنظمات والوحدات والقوى العاملة التي تشكل الموارد اللازمة لتحقيق الاستراتيجية العسكرية الوطنية".⁽⁴³⁾

وضعت هذه السياسة منذ اوائل السبعينيات القرن الماضي وسعت على اشراك قوات الحرس الوطني في المهمات العسكرية في اوقات السلم والحرب، حتى تم استخدام الحرس في عمليات حفظ السلام في العالم، وحرب الخليج عام 1990.⁽⁴⁴⁾

خلاصة الامر ان بفضل هذه السياسة اصبح الحرس الوطني جزءاً لا يتجزأ من اي عملية عسكرية للولايات المتحدة حيث توسعت مهام الحرس من الاستجابة للكوارث داخلياً، الى المشاركة في العمليات العسكرية خارجياً.

سادسا: قانون الدفاع الوطني 1986: كان نظام الدفاع الوطني الأمريكي ضعيفاً حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية، بوزارتي حرب وبحرية مستقلتين تنظيمياً، حيث لوحظ ذلك على قلة الخبرة وعدم التنسيق بين القوات المتعددة في الحرب حتى كتب احد الجنرالات البريطانيين بقوله " ان المنظومة بأكملها تنتهي الى ايام جورج واشنطن" وعلى مرور السنوات التي جاءت بعد الحرب عقدت الخلافات بين الجيش والبحرية الى ايجاد حلول اكثر ملاءمة.⁽⁴⁵⁾

جاء هذا القانون من اجل اعادة تنظيم وزارة الدفاع والذي عُرف بأسم (جلدووتر _ نيكولن) لعام 1986، سعى هذا القانون الى تعزيز التكامل في وزارة الدفاع الأمريكية من خلال تعزيز صلاحيات ادوار وزير الدفاع، ورئيس هيئة الاركان المشتركة والقادة الموحدين، وتحسين تقديم المشورة للرئيس الأمريكي، والتخطيط والتدريب المشترك للعمليات العسكرية.⁽⁴⁶⁾

سابعاً: قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2007: تم توقيع قانون مخصصات الدفاع للسنة المالية (2007)، من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش، ليصبح قانوناً نافذاً، ويشمل التمويل لجميع فروع القوات المسلحة الأمريكية، وهنالك قانون مكمل له عُرف بأسم جون وارنر لتفويض الدفاع الوطني، يؤثر هذان القانونان بشكل مباشر على جميع الجوانب المرتبطة بالقوات المسلحة الأمريكية، شملت انظمة التسليح، وتحديد السياسات، والمرتبات التي يخضع لها الافراد في جميع فروع القوات المسلحة، وبفضل هذا الدعم الذي حصل عليه الحرس الوطني الأمريكي بعد ان اقر الكونغرس القانون، اضافة الى مستويات التجنيد الغير مسبوقه، بلغ عدد قوات الحرس الوطني والحرس الجوي مستويات تقارب (100%)، ونتيجة لذلك اقر الكونغرس تمويلاً للحرس الوطني البري، ليصبح قوامه 350 ألف جندي، مع اضافة 200 جندي للحرس الجوي حتى يبلغ قوامه بحدود 107 ألف جندي في السنة المالية المقبلة.⁽⁴⁷⁾

وتوصلنا الى ان قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2007 نقطة تخول بارزة في العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والحرس الوطني، حيث اقر بتعديلات جوهرية عززت من مكانة الحرس داخل البنية الدفاعية الأمريكية، ومن ابرز ملامحه (المادة 1076)، والتي منحت الرئيس صلاحيات موسعة لنشر الحرس الوطني في داخل الولايات المتحدة دون الحاجة الى موافقة حكام الولايات، وهو ما اثار جدل واسعاً ليتم الغاء هذه المادة في العام 2008، كما عزز القانون تمويل وتجهيز الحرس الوطني الأمريكي، استجابته للدور المتزايد الذي بدأ بالعبء في كل الساحات الداخلية.

نستنتج مما سبق، ان الهيكل القانوني الذي ينظم عمل الحرس الوطني الأمريكي ليس مجرد اطار اداري او تنظيمي، بل هو عنصر جوهري في تحديد هذه القوة، وتكمن اهمية هذا الهيكل في انه يحقق توازناً حساساً بين احترام خصوصية الولايات في ادارة شؤونها الامنية، وبين قدرة الحكومة الفيدرالية على تعبئة هذه القوة لخدمة الاهداف الوطنية الكبرى، سواء في الازمات او في

النزاعات العسكرية، كما ان وضوح البنية القانونية يضمن خضوع هذه القوة للمسائلة القانونية، ويحد من امكانية اساءة استخدامها سياسياً او امنياً، ويعد فهم الهيكل القانوني للحرس الوطني كيفية فهم هذه القوة والتكيف مع التغييرات في العقيدة العسكرية الامريكية. الخاتمة والاستنتاجات

يجسد الحرس الوطني الأمريكي كيف يمكن لمؤسسة شبه عسكرية أن تؤدي في آن واحد واجبات مدنية وعسكرية، مما يعكس البنية الفريدة للنظام السياسي الأمريكي في تنظيم القوة العسكرية وتوزيع السلطة بين المستويين الفيدرالي والولائي. فعلى مر تاريخه، تطور الحرس من مجرد قوة احتياطية إلى جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي، حيث يُشارك في العمليات الخارجية، ويضمن الأمن الداخلي، ويستجيب لحالات الطوارئ والكوارث ويمنحه إطاره القانوني المزدوج قدرةً فريدة على التكيف مع مختلف الأزمات، والموازنة بين الالتزامات العسكرية والحقوق المدنية الفردية، مما يجعله نموذجاً فريداً لدراسة القوات الشبه عسكرية في جميع أنحاء العالم. وقد توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:

1. ان الحرس الوطني نموذج فريد يوازن بين المهام العسكرية والحقوق المدنية للافراد.
2. الهيكل القانوني المزدوج يمكن الحرس من التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية بفعالية عالية.
3. ان مشاركة الحرس الوطني في الحروب والازمات الداخلية تثبت تعدد ادواره ضمن منظومة الامن القومي في الولايات المتحدة الامريكية.
4. ان الالتزامات المدنية والعسكرية تعزز مرونة واستدامة النظام الامني الامريكي.
5. نشأته وتطوره التاريخي اظهر انه ليس مجرد قوة احتياطية، بل عنصر اساسي في قوة الولايات المتحدة الامريكية.
6. يعتبر الحرس الوطني مرجعاً مهماً لدراسة التجارب الدولية للقوات الشبه عسكرية وتأثير الهيكل القانوني على فاعليتها.

الهوامش:

* قانون الولايات المتحدة هو تدين موضوعي للقوانين العامة والدائمة للولايات المتحدة. وهو مقسم حسب الموضوع العام إلى 53 عنواناً، وينشره مكتب مراجعة القوانين بمجلس النواب الأمريكي. نُشر قانون الولايات المتحدة لأول مرة عام 1926. نُشرت الطبعة الرئيسية التالية عام 1934، ثم صدرت الطبعات الرئيسية اللاحقة كل ست سنوات منذ عام 1934. تُنشر ملاحق تراكمية سنويًا بين الطبعات لتوفير أحدث المعلومات. متاح على الرابط التالي: <https://www.govinfo.gov/app>. تاريخ الزيارة 2025\9\16.

* جيريمياه وادزورث (1743_1804) هو تاجر وسياسي امريكي لعب دوراً مهماً في فترة الثورة الأمريكية، واشتهر بعمله في مجال الامداد العسكري، متاح على الرابط التالي:

تاريخ الزيارة https://connecticuthistory.org/jeremiah-wadsworth/?utm_source

2025\6\23.

* ما هو قانون تفويض الدفاع الوطني؟ ، ببساطة هو قانون تشريعي يمنح سلطات لوزارة الدفاع وجميع اعضائها للقيام بما تطلبه الامة من الوزارة اي خوض الحروب والانتصار فيها، ومن الناحية التقنية يحول هذا القانون الاعتمادات المالية للسنة المالية المعينة للانشطة العسكرية لوزارة الدفاع وللانشاءات العسكرية، وللانشطة الدفاعية التابعة لوزارة الطاقة، ويحدد القوى العسكرية المصرح بها لتلك السنة المالية، ولاغراض اخرى، حيث تم تمرير اول قانون دفاع وطني في عام (1961)، ومنذ ذلك الحين يصدر الكونغرس قانون تفويض الدفاع الوطني كل عام، ويعد هذا القانون نتيجة عمل لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث يقوم كل مجلس بأعداد نسخته الخاصة من التشريع، بعد اقرار القانون في كل من المجلسين، وتشكل لجنة مصالحة لحل اي خلافات بين النسختين، ويتم انتاج نسخة توافقية تعرض مرة اخرى على كلا المجلسين للتصويت بالموافقة او الرفض، وعند اعتمادها يحال القانون الى الرئيس لتوقيعه وتحويله الى قانون نافذ متاح على الرابط التالي :

Jeffrey Frisby, What is the NDAA?, <https://eangus.org/what-is-the-ndaa/> , 2024, Data of visit 2025/9/16.

قائمة المصادر

- 1- National Guard, How-We-Began, <https://www.nationalguard.mil>, Data of visit 2025\3\2.
- 2- constitution. Congress, Congress's Power to Organize Militias, <https://constitution.congress.gov/browse>, Data of visit 2025/9/16.
- 3- دستور الولايات المتحدة الأمريكية . المادة الاولى، الفقرة الثامنة.
- 4- SEAN M. ZEIGLER, ALEXANDRA EVANS, GIAN GENTILE, BADREDDINE AHTCHI, The Evolution of U.S. Military Policy from the Constitution to the Present, Volume II, the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2020, p 1.
- 5- Roye Locklear, Jr., Army National Guard 4.0 A Transformation, THE ASSOCIATION OF THE UNITED STATES ARMY, Arlington, VA, 2022, p-p 4-6.
- 6- Roye Locklear, p6, Jr, op.cit.
- 7- DENNIS W. MENEFFEE, THE AIR NATIONAL GUARD: PAST, PRESENT AND FUTURE, U.S. ARMY WAR COLLEGE, CARLISLE BARRACKS, PA, 1996, p 7.
- 8- DENNIS W. MENEFFEE, op.cit, p7.
- 9- Air Force, Air National Guard, <https://www.af.mil/About-Us/Fact-Sheets/Display/Article/104546/air-national-guard/>, Data of visit 2025/7/10.

- 10- Todaysmilitary, Ways to Serve Service Branches, www.todaysmilitary.com/ways-to-serve/service-branches ,2025, Date of visit 2025/5/24.
- 11- NCC Staff, An important landmark anniversary for the National Guard,2022, <https://constitutioncenter.org/blog/an-important-landmark> ,Data of visit 2025/9/16.
- 12- NGAUS, Protecting National Guard Equities in Duty Status Reform, <https://www.ngaus.org/sites/default/files> ,2021, Data of visit 2025/9/19.
- National Guard, How We Began, <https://www.nationalguard.mil/About-the-Guard/How-We-Began> ,Data of visit 2025/9/16.
- 13- National Guard, Hawaii Army National Guard Supports Maui Wildfire Response, <https://www.nationalguard.mil/News/Article-View> ,2023, Date of visit 2025/5/23.
- 14- National Guard, NATIONAL GUARD 2021 YEAR IN REVIEW, Department of Defense, 2021, p7.
- 15- Anshu Siripurapu and Noah Berman, What Does the U.S. National Guard Do?, <https://www.cfr.org/backgrounder/what-does-us-national-guard-do> ,Data of visit 2025/7/10.
- 16- Diana Roy, Amelia Cheatham, and Claire Klobucista, How the U.S. Patrols Its Borders, <https://www.cfr.org/backgrounder/how-us-patrols-its-borders> ,2024, Date of visit 2025/5/24.
- 17- Whitney Hughes, National Guard Provides Critical Election Cybersecurity, <https://www.nationalguard.mil/News/Article> ,2022, Data of visit 2025/9/16.
- 18- National Guard Regulation Air National Guard Instruction, National Guard Domestic Law Enforcement Support and Mission Assurance Operations, National Guard Bureau, Arlington VA, 2010, p 12.
- 19- CHIEF OF THE NATIONAL GUARD, BUREAU INSTRUCTION, NATIONAL GUARD COUNTERDRUG SUPPORT PROGRAM, Department of Defense, 2020, p 1_2.
- 20- NGAUS FACT SHEET, Understanding the Guard's Duty Status, <https://giveanhour.org/wp-content/uploads/Guard-Status> ,Date of visit, 2025/5/25.
- 21- Cornell law school, legal Information Institute, tenth amendment, https://www.law.cornell.edu/constitution/tenth_amendment ,Data of visit 2025/9/16.
- 22- NATIONAL GUARD, NATIONAL GUARD BUREAU FACT SHEET, www.nationalguard.mil/Portals/31/Resources/Fact ,Date of visit 2025/5/26.
- 23- United States Code, TITLE 10—Front Matter, Subtitle E—Reserve Components, CHAPTER 1007—ADMINISTRATION OF RESERVE COMPONENTS (sections 10201 to 10219), Sec. 10215, <https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title10->, Date of visit 2025/5/27.

- 24- UCMJ – Uniform Code of Military Justice – Military Law, Title 10 vs Title 32 Orders – What is the Difference?, <https://ucmj.us/title-10-vs-title-32-orders-what-is-the-difference> ,Date of visit 2025/5/27.
- 25- NATIONAL GUARD, NATIONAL GUARD BUREAU FACT SHEET, op.cit, Date of visit 2025\5\28.
- 26- ()Uscode, TITLE 32 / CHAPTER 9 / Sec 901, <https://uscde.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title32-> ,Date of visit 2025/5/29.
- 27- UCMJ – Uniform Code of Military Justice – Military Law, Title 10 vs Title 32 Orders – What is the Difference? Op.cit.
- 28- NATIONAL GUARD, NATIONAL GUARD BUREAU FACT SHEET, op.cit, Date of visit 2025\5\28.
- 29- Uscode, TITLE 38 / PART III / CHAPTER 43 / SUBCHAPTER I / Sec 4303, <https://uscde.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title38> , Date of visit 2025/5/29.
- 30- UCMJ – Uniform Code of Military Justice – Military Law, Title 10 vs Title 32 Orders – What is the Difference? Op.cit.
- 31- Patrick J. Charles, The 1792 National Militia Act, the Second Amendment, and Individual Militia Rights: A Legal and Historical Perspective, Georgetown Journal of Law & Public Policy, Vol. 9, No. 2, United States of America, 2011, p_p 328_341.
- 32- mountvernon, The Whiskey Rebellion, <https://www.mountvernon.org/george-washington> ,Data of visit 2025/9/16.
- 33- Bill Boehm, Commentary: National Guard milestone law was signed June 3, 1916, <https://www.nationalguard.mil/News/Article> ,2013,Data of visit 2025/9/17.
- 34- Bill Boehm, ibid.
- 35- Patrick J. Charles, op.cit, P 334.
- 36- دستور الولايات المتحدة الصادر عام 1789 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1992 ، المادة الاولى ، الفقرة الثامنة.
- 37- Cyrus Moore, THE OHIO NATIONAL GUARD BEFORE THE MILITIA ACT OF 1903, A thesis submitted To Kent State University in partial Fulfillment of the requirements for the, Degree of Master of Arts, Kent State University, 2015, p 133.
- 38- CHARLES NICHOLS CHARLES NICHOLS, On Petition for Writ of Certiorari to the United States Court of Appeals for the Ninth Circuit, Supreme Court of the United States, 2023, p18.
- 39- Advisory Commission on Intergovernmental Relations, The National Guard: Defending the Nation and the states, United States, 1993, p 10.

-
- 40- David Vergun ,The first peacetime bill passed just before World War II, <https://www.defense.gov/News/Feature-Stories/story/article> , U.S. Department of Defense, 2020, Date of visit 2025\4\19.
- 41- Gain Gentile, Michael E. Linick, Michael Shurkin,The Evolution of U.S. Military Policy from the Constitution to the Present,RAND Corporation,Santa Monica, Calif,2017,p_p 4_43.
- 42- JEFFERY W. HAMMOND, THE TOTAL FORCE POLICY: WHAT'S WRONG IN THE ARMY, U.S. Army War College CARLISLE BARRACKS, PENNSYLVANIA, 1998, p 3.
- 43- JEFFERY W. HAMMOND, P 6.
- 44- James R. Locher,Has It Worked?—The Goldwater-Nichols Reorganization Act, Volume 54, Number 4, Naval War College Review,2001,p1.
- 45- Dale P. Bond, Aaron D. Pearsall, Scott M. Davis, The Goldwater-Nichols Act of 1986: 30 Years of Acquisition Reform, Graduate School of Business & Public Policy, distribution is unlimited, Prepared for the Naval Postgraduate School, Monterey, CA, 2016, p7.
- 46- Nationalguard, New defense laws show Guard the road ahead for 2007, <https://www.nationalguard.mil/News/Article-View/Article> ,Date of visit2025/5/16.

The U.S. National Guard as a Model of Paramilitary Forces: Historical Development and Legal

Muhammad Yahya Shuaib

Prof. Dr. oday Falih Hussein

Imam Al-Kadhum College for Islamic Sciences



mohamed.yahya@iku.edu.iq



oday.falih@iku.edu.iq

Keywords: U.S. National Guard, State-Federal Duality, Military and Security Roles, Legal Structure of the National Guard.

Summary:

The United States National Guard (U.S. National Guard) is regarded as one of the oldest and most significant military formations in the United States of America, due to its distinctive organizational and functional characteristics that combine both civilian and military dimensions, as well as state and federal authorities. The National Guard emerged in a historical context dating back to the colonial era, prior to the establishment of the regular U.S. Army, and gradually evolved into a key auxiliary force within the U.S. national security system. It performs multiple roles ranging from national defense and participation in overseas military operations to maintaining internal security and responding to natural disasters and emergency situations, The importance of studying the U.S. National Guard stems from the fact that it represents a unique model of what is known as a "citizen-soldier force," whereby its members maintain their civilian lives alongside their military obligations. This dual character has granted the American political system considerable flexibility in managing military power and achieving a delicate balance between national security requirements and the preservation of the federal

nature of the state. Moreover, the dual allegiance of the National Guard—being subject to the authority of state governors on the one hand and the federal authority under the leadership of the President of the United States on the other—has made it a pivotal actor in addressing both internal and external crises.